COFI:FT/IX/2004/11 A

December 2003

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة التاسعة

بريمين، ألمانيا، 10-2004/2/14

البند 13 من جدول الأعمال

قضايا وصول المصيد الخاص بمصايد الأسماك الصغيرة إلى التجارة الدولية

بيان المحتويات

	الفقرات
مقدمة	1-7
القضايا المتعلقة بتحسين الإحصاءات والمعلومات	8-9
القضايا التجارية والتنظيمية	10-16
سلامة الأغذية وجودتها	17-20
الدول النامية الجزرية الصغيرة	21
إمكانية التتبع والتوسيم	22-25
قضايا الجنسين	26
التحسينات التكنولوجية	27
منظمات المجتمع المدنى	28-29
أنشطة منظمة الأغذية والزراعة فى مصايد الأسماك الصغيرة والتجارة	30
الاستنتاجات	31-33
الإجراء المقترح أن تتخذه اللجنة الفرعية	34

لدواعي الإقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات والا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة على شبكة الإنترنت على الموقع www.fao.org

مقدمة

1- الغرض من هذه الوثيقة هو إبلاغ اللجنة الفرعية بالجوانب الخاصة بمصايد الأسماك الصغيرة والمتعلقة بالتجارة الدولية. وتناقش الوثيقة العوامل التى تمنع مشغلى هذا القطاع من المشاركة فى التجارة الدولية أو في جنى المكاسب المحتملة الكاملة من مثل هذه المشاركة، وتقترح الاستراتيجيات العلاجية الممكنة لتنظر فيها اللجنة الفرعية.

2- وفى حين أن هناك اعترافا عاما بأهمية مشاركة البلدان النامية فى التجارة الدولية، فإن دور مصايد الأسماك الصغيرة فى هذه التجارة ليس محددا بصورة جيدة. وقد تناولت معظم الدراسات عن قطاع مصايد الأسماك الصغيرة قضايا الفقر أو إدارة مصايد الأسماك أو الأمن الغذائى المحلى أو التنمية الساحلية، فى حين أهملت أبعاد التجارة والتسويق بشكل ملحوظ. والسبب فى ندرة الدراسات المتعلقة بالتجارة لا يرجع بالتأكيد إلى عدم اهتمام الخبراء بقضايا التجارة وإنما يكمن فى الطبيعة المتجانسة للقطاع وفي عدم وجود بيانات موثوق بها عن تكوينه ومساهمته فى الاقتصاد. فمثل هذا النقص فى البيانات يجعل أى تحليل عملية معقدة ومرهقة بل وتقريبية فى أحسن الأحوال.

3- والواقع أن وجود العديد من التعاريف المتباينة بشكل كبير لهذا القطاع وحجمه وخصائصه يدل على المشاكل المنهجية التى ينطوى عليها أى تحليل عن مصايد الأسماك الصغيرة. وبالمثل، فإن التصنيفات المكانية عملية صعبة حيث أن الاختلافات الكبيرة فى الحجم تجعل ما يصنف على أنه صغير فى بلد ما يصنف على أنه متوسط الحجم أو حتى كبير الحجم فى بلد آخر. وتعنى مصايد الأسماك الصغيرة فى هذه الوثيقة المصايد التى تستخدم تكنولوجيات صيد وتجهيز وتوزيع كثيفة العمالة فى استغلال الموارد السمكية البحرية والداخلية. وأنشطة هذا القطاع التى تجرى طول الوقت أو فى بعض الوقت أو طول العام أو بصورة موسمية هى أنشطة مهمة لإمداد الأسواق المحلية والداخلية بالأسماك والمنتجات السمكية، وكذلك للاستهلاك المعيشى. وقد زاد الإنتاج الموجه نحو التصدير خلال العقود الماضية بسبب زيادة تكامل الأسواق والعولمة.

4- وكثيرا ما يغيب عن الأذهان أن المصايد الصغيرة تشكل جانبا مهما من قطاع مصايد الأسماك أيضا فى كثير من البلدان المتقدمة. وسوف ينصب التركيز فى المناقشة التالية على مصايد الأسماك الصغيرة فى البلدان النامية. كما سوف ينصب التركيز فى معظمه على مصايد الأسماك الطبيعية، مع أن العديد من القضايا التى تُناقش والمشاكل التى تُثار تنطبق أيضا بصورة كاملة على تربية الأحياء المائية الحرفية.

5- وقد ناقشت لجنة مصايد الأسماك فى دورتها الخامسة والعشرين موضوع مصايد الأسماك الصغيرة فى إطار البند 10 من جدول أعمالها: "الاستراتيجيات الرامية إلى زيادة المساهمة المستدامة التى تحققها المصايد الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائى وتخفيف وطأة الفقر". ونوهت اللجنة بالإسهام الاجتماعى والاقتصادى البالغ الأهمية لقطاع مصايد الأسماك الصغيرة بالنسبة إلى الكثير من البلدان، وأبرزت دور المرأة فى أنشطة تجهيز الأسماك التى تنتجها هذه المصايد وتسويقها. ولاحظ العديد من أعضاء اللجنة أن للعولمة تأثيراتها الإيجابية والسلبية على السواء، وأنه يتعين العمل على تحقيق الموازنة الدقيقة بين تحسين فرص التجارة وإمكانات الوصول إلى التكنولوجيا والمعارف اللازمة وبين الحاجة إلى كفالة توفير إمدادات كافية من الأغذية والمشاركة المتكافئة فى الأنشطة الاقتصادية.

6- كما "رحبت اللجنة بالاقتراح الذى يدعو المنظمة إلى القيام، فى سياق مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، بوضع خطوط توجيهية فنية لزيادة إسهام مصايد الأسماك الصغيرة فى تحقيق الأمن الغذائى والحد من وطأة الفقر. وينبغى أن تؤكد هذه الخطوط التوجيهية، فى جملة أمور أخرى، أهمية استراتيجيات تنمية مصايد الأسماك القطرية التى تعزز نظم الإدارة الحسنة ونطاقات الشمول لتخلق شعورا بالملكية والمساءلة فى عملية اتخاذ القرار من قبل صغار أصحاب الشأن. واتفق الأعضاء على أن السبل الملائمة لتحقيق هذا الهدف تشمل تشجيع منظمات صيادى الأسماك على مستوى المجتمع المحلى وتسهيل تمثيلهم على المستويات المحلية والإقليمية والقطرية." وسوف تعقد المنظمة مشاورة خبراء فى عام 2004 لبلورة هذه الخطوط التوجيهية. واسترعى اهتمام اللجنة الفرعية إلى عدم وجود أية إشارة محددة إلى التجارة فى المهام التي أسندتها إليها لجنة مصايد الأسماك. وقد ترغب اللجنة الفرعية فى التعليق على استحسان إدراج التجارة بوصفها أحد جوانب مصايد الأسماك الصغيرة التى تناقشها مشاورة الخبراء.

7- ومع أن هذه الوثيقة تركز على قطاع مصايد الأسماك الصغيرة وقضايا التجارة المتعلقة بها، من المهم التأكيد على أن قطاع المصايد الصغيرة ليس فقط جزءا لا يتجزأ من قطاع مصايد الأسماك فى بلد ما، وإنما يعد أيضا نشاطا اقتصاديا، وغالبا ما يشكل جزءا حيويا من الاقتصاد فى الكثير من البلدان النامية. ولهذا لا يمكن التصدى بفعالية لمشاكل القطاع، بما فى ذلك المشاكل المتعلقة بالفقر أو بالقضايا الاجتماعية والسكانية، دون وجود سياسات اقتصادية موجهة لتوليد نمو مستدام فى الاقتصاد ككل تؤدى إلى خفض مستويات الفقر فى جميع قطاعات المجتمع. وعلى سبيل المثال، ينتهى الاستقصاء الاقتصادى والاجتماعى العالمى الذى أصدرته الأمم المتحدة[1] إلى وجوب إيجاد سياسات اقتصادية سليمة إذا أردنا تحقيق أهداف التنمية للألفية، وهو خفض الفقر الشديد إلى النصف بحلول عام 2015. وإذا ما تحقق هذا الهدف فسوف يكون مشغلو مصايد الأسماك الصغيرة المستفيدين بالدرجة الأولى.

القضايا المتعلقة بتحسين الإحصاءات والمعلومات

8- تبين إحصاءات المنظمة أن أكثر من 50 فى المائة من صادرات الأسماك تأتى حاليا من البلدان النامية. وقد زادت هذه النسبة بصورة منتظمة على مدى العقدين الماضيين تمشيا مع إنشاء مناطق وطنية اقتصادية خالصة، ومع النمو فى ناتج تربية الأحياء المائية والتطورات التي استجدت مؤخرا في تجهيز الأسماك لأغراض التصدير فى كثير من البلدان النامية.

9- ومن المؤسف أنه لا تتاح إحصاءات موثوق بها عن مساهمة مصايد الأسماك الصغيرة فى مجموع إنتاج المصايد الطبيعية، ونتيجة لذلك، ولا توجد بيانات عن حجم أو قيمة الأسماك والمنتجات السمكية التى تنشأ من هذا القطاع وتدخل إلى التجارة الدولية. ولهذا سوف تعتمد المناقشة التالية على بيانات غير تقديرية تستكمل بتجارب مأخوذة من مشغلى القطاع وممثليهم وبمعلومات جمعتها شبكة المعلومات السمكية، وكذلك أدلة روائية من مصادر مختلفة.

القضايا التجارية والتنظيمية

10- إن عدم توافر البيانات والتمثيل الناقص لقطاع المصايد الصغيرة فى الإحصاءات الرسمية يفسران أيضا إلى حد ما لماذا لا تعامل مصايد الأسماك الصغيرة فى كثير من البلدان وفقا للأهمية

[1] الاستقصاء الاقتصادى والتجارى العالمى لعام 2003. www.un.org/publications

الكبيرة لهذا القطاع بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وخاصة مساهمته فى الأمن الغذائى وتخفيف وطأة الفقر. ولا يمكّن هذا قطاع المصايد الصغيرة في المساهمة بشكل لائق في صياغة الاستراتيجيات الوطنية لتخفيف وطأة الفقر، أو عدم التعبير عنه بالشكل الملائم عند وضع السياسات الاقتصادية الوطنية وتحديد أولويات التنمية والاستثمار.

11- وتدخل القضايا المتعلقة بالتجارة ومصايد الأسماك الصغيرة بشكل عام ضمن بُعدين مختلفين: بُعد يتعلق بالقضايا الداخلية، وفئة ثانية من القضايا المتعلقة بسوق الصادرات. ومع أن هذه القضايا متداخلة والفصل الجغرافى بينها يفقد بسرعة الكثير من معناه التقليدى، قد يكون من المفيد فى هذه المناقشة معالجة البُعدين بصورة منفصلة.

12- ومن بين المشاكل ذات الطبيعة الداخلية والمتعلقة بقدرة هذا القطاع على الاستفادة من التجارة الدولية، يرتبط أبرزها بهيكل القطاع ذاته. فمصايد الأسماك الصغيرة تتميز بطبيعتها بعدد كبير من صغار المشغلين. وقد يكون هؤلاء المشغلون صيادين من الأفراد أو مجموعات صغيرة من الصيادين يديرون معا سفن الصيد الخاصة بهم أو يعملون معا فى مراحل العمليات التالية، أى التجارة أو التجهيز أو التوزيع. وهؤلاء المشغلون فقراء بشكل عام، مع أنه قد توجد اختلافات كبيرة فى مستويات الدخل أو فى الوصول إلى رأس المال داخل الفئة الواحدة من الأفراد أو بين المجموعات فى مناطق مختلفة.

13- ورغم المحاولات المتكررة على المستويات المحلية لإنشاء منظمات، مثل الجمعيات أو التعاونيات، لا تزال الغالبية الساحقة من صغار الصيادين يعملون بمفردهم على الأرجح دون أى تحالف أو تجمع تنظيمى. ويؤدى هذا القدر الكبير من التشتت على صعيد الإمدادات ليس فقط إلى إضعاف الوضع التجارى والاقتصادى للمشاركين الأفراد، بل يكون أيضا على حساب الأداء الاقتصادى الشامل للقطاع. وهذا الموقف الضعيف للمشغلين فى المفاوضات والمعاملات التجارية، إلى جانب الافتقار المتكرر إلى هياكل تنظيمية تمثل المشغلين الأفراد، يجعلهم يعتمدون بشكل مفرط على خدمات المشغلين الآخرين مثل عمال الجمع المحليين والمشترين والتجار، خاصة لأغراض التمويل، أو على المجهزين، ونتيجة لذلك فإن جانبا كبيرا من الفوائد المتولدة عن مصايد الأسماك الصغيرة يذهب إلى المستويات التالية فى سلسلة التسويق.

14- ويتفاقم هذا الوضع بسبب حالات النقص فى الحصول على المعلومات الخاصة بالأسعار والأسواق، وعدم وجود تمويل للتجارة ورأسمال للاستثمارات فى التكنولوجيا أو المعدات الجديدة، وعدم كفاية البنية الأساسية خاصة فى مواقع الإنزال. ومما يزيد من نقص الشفافية فى المعلومات الخاصة بالأسعار وعدم انتظام تدفق المعلومات، عدم وجود نظم لمزادات الأسماك فى بلدان كثيرة، وخاصة على المستوى المباشر.

15- وتراوحت النتائج حيثما وجدت تعاونيات أو جمعيات للصيادين أو المزارعين، كما فى آسيا، ويبدو أن السبب الرئيسى فى ذلك هو عدم الاهتمام بقضايا التسويق نتيجة لعدم كفاية المعرفة باحتياجات السوق على المستوى المحلى، وعدم القدرة على معالجة نقاط الضعف الغالبة، مثل عدم وجود حقوق واضحة للمستفيدين أو حقوق فى الوصول، أو الافتقار إلى رأس المال للاستثمار فى التكنولوجيا المحسنة أو المعدات الجديدة، أو عدم كفاية تمويل التجارة، أو معوقات البنية الأساسية الرئيسية.

16- ومن الناحية السياسية، فإن التشتت داخل هذا القطاع والافتقار المتكرر إلى هياكل تنظيمية لتمثيل آراء ومصالح المشغلين الأفراد على المستوى الوطنى لوضع السياسات، كل هذا يضعف

من قدرة القطاع على اجتذاب الأموال لتحسين البنية الأساسية وكذلك لضمان المشاركة فى عملية صنع القرار بشأن القضايا التى تمس القطاع. وكما جاء فى تقرير للجنة مصايد الأسماك، تتيح العولمة فرصا لأولئك القادرين والراغبين فى الاستفادة من الفرص التجارية الجديدة والوصول المحسن إلى التكنولوجيا والمعرفة. وتشير التجارب فى الكثير من البلدان النامية إلى أن المستفيدين أكثر من غيرهم من هذه التطورات ليسوا صغار المشغلين فى أغلب الأحوال، بل المراحل التالية فى سلسلة التسويق. ويمكن القول إنه طالما ظل صغار الصيادين غير منظمين وغير مترابطين ومشتتين، فلابد أن يظلوا ممن يقبلون بأى سعر بدلا من أن يكونوا من الذين يحددون الأسعار. ولهذا فمن الواضح أن التشجيع على قيام منظمات للصيادين على مستوى المجتمعات المحلية، وتمثيلهم على جميع المستويات سوف يعود أيضا بفوائد تجارية واقتصادية مباشرة على هذا القطاع.

سلامة الأغذية وجودتها

17- كان لتكرار عدم الاهتمام بقطاع المصايد الصغيرة فى الخطط الوطنية انعكاسات أيضا على سلامة الأغذية، خاصة عندما يؤثر عدم وجود البنية الأساسية الضرورية بصورة سليمة على مستوى ما بعد الصيد. ويعتمد المصيد السريع التلف على جودة الوصول إلى البنية الأساسية التى تسهل سرعة الدخول فى بيئة مبردة، أو إلى منشآت لجمع الأسماك وتجهيزها. وتؤدى حالات النقص فى هذا المستوى إلى خسائر فى الجودة وانخفاض فى الأسعار بالنسبة لصغار المشغلين، ليس فقط فيما يتعلق بالمنتجات الموجهة إلى الأسواق الدولية ولكن أيضا عند البيع من خلال قنوات تجارية داخلية. كذلك، فإن التدهور فى جودة الأسماك قد تكون له عواقب خطيرة على سلامة الأغذية، وبالنسبة لرفاه المستهلكين المحليين، سواء فى المناطق الريفية والساحلية أو فى المناطق الحضرية حيث يعتمد المستهلكون على الإمدادات الداخلية الوطنية فى استهلاكهم من الأسماك.

18- وحالات الضعف على المستوى الداخلى تترجم بسرعة إلى حالات ضعف على المستوى الدولى، وهو البعد الثانى للقضايا المتعلقة بالمصايد الصغيرة والتجارة السمكية. فقد زادت أسواق الاستيراد الرئيسية فى العالم بصورة تدريجية من متطلبات السلامة والجودة للأسماك والمنتجات السمكية المستوردة، ولاسيما فى أواخر التسعينات مع إدخال نظام تحليل المخاطر ونقاط الرقابة الحرجة، وأيضا مع إصدار تشريع جديد فى الفترة الأخيرة يتعلق بتوسيم الأسماك والمنتجات السمكية. وتعد الانعكاسات خطيرة بشكل خاص بالنسبة لمنتجات الأسماك المجهزة نظرا لوجوب أن تلتزم مرافق التجهيز بمعايير متفق عليها دوليا. ومن الناحية العملية، بدأت جميع المنتجات السمكية تخضع لفحص أكثر صرامة، كما أن المطالب الجديدة الموجهة للسلطات الوطنية المختصة بالتفتيش على سلامة الأسماك وسلامة الأغذية هى التى تقرر ما إذا كان سيسمح للمنتجات من بلد معين بالدخول إلى سوق معينة أم لا.

19- غير أنه من المهم التأكيد بأن مشاركة معظم البلدان النامية بنجاح فى التجارة الدولية والتزامها بمتطلبات البلدان المستوردة فيما يتعلق بالجودة والسلامة هى أمور ممكنة التنفيذ وواقعية. وهذا لا يعنى على الإطلاق أن هذه مهمة سهلة أو أنه يمكن إنجازها بدون جهود ضخمة ومستمرة على المستويين الصناعى والسياسى، أو بدون استثمارات كبيرة. غير أن التجربة تشير إلى أن هذا أمر ممكن. ومع أن تكاليف الالتزام بنظم سلامة الأغذية القائمة على المعايير، مثل نظام تحليل المخاطر ونقاط الرقابة الحرجة قد تكون مرهقة، فإنها ضرورية لضمان الوصول إلى أسواق الاستيراد الرئيسية، كما أنها فى الواقع أرخص وأجدى من النظم التقليدية القائمة على التفتيش.

20- وهذا لا يؤكده فقط نصيب الصادرات القادمة الآن من البلدان النامية، بل يؤكده أيضا عدد البلدان التى قبلت صادراتها فى أسواق رئيسية مثل الاتحاد الأوروبى حيث تمثل البلدان النامية والبلدان التى تمر في مرحلة تحول 85 فى المائة من البلدان المعتمدة البالغ عددها 77 بلدا.

الدول النامية الجزرية الصغيرة

21- تتميز البلدان الصغيرة بحالة خاصة، لا سيما الدول النامية الجزرية الصغيرة، التى تواجه صعوبات فى بلوغ أحجام الإنتاج المطلوبة للمنافسة فى البيئة العالمية وتعيقها أيضا عقبات لوجستية. وفضلا عن هذا، فإن عدم وجود سلطة مختصة معينة وتشريع ملائم وخدمات تفتيش ومرافق مختبرية، يستدعي اهتماما خاصا بمشاكل هذه البلدان بغية إيجاد حلول إقليمية أو وسائل أخرى لتسهيل إدماج هذه الاقتصادات فى التجارة الدولية بالأسماك.

إمكانية التتبع والتوسيم

22- هناك عدد آخر من المتطلبات الجديدة التى وضعتها أسواق الاستيراد الرئيسية تتعلق بإمكانية التتبع والتوسيم. وهذه المتطلبات الإلزامية لها أيضا انعكاسات بالنسبة لمنتجات مصايد الأسماك الصغيرة، وتفرض طلبات جديدة على المنتجين وعلى قدرتهم على ملاحقة التغيير. كما تفرض مطالب ضخمة على السلطات الوطنية فى البلدان النامية حيث تجد السلطات المختصة بسلامة الأغذية وجودة الأسماك أن قدرتها على القيام بعدد متزايد من المهام قد بلغت منتهاها. كما أن ما يلزم من ارتقاء بالمرافق المختبرية وخدمات التفتيش يتطلب استثمارات رأسمالية ليس فى استطاعة جميع البلدان أن تتحملها، على الأقل فى المدى القريب وضمن فترة زمنية وجيزة.

23- وبالإضافة إلى المتطلبات الإلزامية الخاصة بالتوسيم وإمكانية التتبع، فإن المفاهيم الطوعية، مثل إصدار الشهادات البيئية والتوسيم، تفرض أيضا طلبات ليس فقط على المشغلين الذين يختارون المشاركة، وإنما على المؤسسات الوطنية أيضا. ومع أنه يوجد لدى قطاع المصايد الصغيرة جوانب كثيرة يمكن أن تجعل منه موضوعا مثاليا لمخططات التوسيم الإيكولوجى، فإن سلاسل الإمداد الطويلة، وتكاليف إصدار الشهادات، وصعوبات تأمين سلسلة الرقابة، ومتطلبات نظم الإدارة والآليات المؤسسية اللازمة لضمان الصيد المستدام للموارد السمكية من شأنها أن تتطلب استيفاء الكثير من الشروط المسبقة كى يستفيد صغار الصيادين من مخططات التوسيم الإيكولوجى.

24- وعند التصدى لهذه القضية، يقول تقرير مشاورة الخبراء التابعة للمنظمة والمعنية بوضع خطوط توجيهية للتوسيم الإيكولوجى للأسماك والمنتجات السمكية من مصايد الأسماك الطبيعية البحرية: "وفقا للمادة 5 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، ومع الاعتراف بأنه ينبغى أن تتاح لجميع البلدان نفس الفرص، ونظرا للظروف الخاصة التى تسرى على البلدان النامية وإسهامها المهم فى التجارة الدولية بالأسماك، من المسلم به أنه لكى تتحقق الاستفادة من تطبيق مخططات التوسيم الإيكولوجى، سوف تحتاج البلدان النامية إلى مساعدة فنية ومالية لوضع ترتيبات ملائمة خاصة بالإدارة والرصد والمراقبة والإشراف تسمح لها بالمشاركة فى مثل هذه المخططات. وينبغى لمثل هذه المسألة أن تشمل الدعم المباشر وكذلك انعكاسات تكلفة الاعتماد وإصدار الشهادات."

25- وفضلا عن هذا، يقول التقرير: "ينبغى أن ينظر إلى مخططات التوسيم الإيكولوجى على أنها فرصة وأداة محتملة للبلدان النامية لإضافة قيمة إلى رأسمالها ومنتجاتها السمكية وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية، بما فى ذلك وصول منتجاتها المجهزة".

قضايا الجنسين

26- عمل الدور المهم الذى تقوم به المرأة فى النشاط التجارى وفى التوزيع والتجهيز على المستوى الصغير في بعض البلدان على تشجيع نمو الرابطات أو التعاونيات القائمة على الجنسين. وبالإضافة إلى دور هذه المنظمات فى تحسين الأوضاع الاقتصادية لأعضائها، وفى بعض الحالات أيضا عن طريق مشاريع القروض الصغيرة، أثبتت هذه المنظمات فعاليتها فى إيجاد صلات مع برامج الخدمات الاجتماعية الأخرى القائمة على المجتمعات المحلية.

التحسينات التكنولوجية

27- تتجاوز التكنولوجيا الجديدة المتاحة لقطاع المصايد الصغيرة مستوى الصيد، بالرغم من استخدام المحرك الخلفى ومعدات أفضل وتقنيات صيد محسنة. وقد عملت التحسينات التكنولوجية فى الاتصالات والنقل والإمداد بشكل خاص على تسهيل التجارة، ليس فقط مع المشترين الدوليين وإنما على المستويين المحلى والإقليمى أيضا. وفضلا عن هذا فإن أوجه التقدم فى تكنولوجيات ما بعد الصيد وفى التخزين ساعدت على الحفاظ على جودة المنتجات وسلامتها.

منظمات المجتمع المدني

28- ظهرت فرصة جديدة نسبيا أمام صغار الصيادين تتمثل فى كثرة جماعات المستهلكين وأعضاء المجتمع المدنى فى أسواق الصادرات الرئيسية والتى بدأت تهتم برفاه صغار المنتجين فى البلدان النامية. وظهرت فى عدة أسواق مبادرات "التجارة النزيهة" أو المبادرات الأخلاقية أو الاجتماعية، فضلا عن البيانات المكتوبة، ومع أنه تبين أن درجة النجاح ترتبط أيضا ارتباطا حاسما بالهيكل التنظيمى للعملية وتعتمد على نظام النقل والإمداد،فإن هذه المبادرات تمثل بالفعل ملامح مهمة فى السوق بشكل عام.

29- كذلك أدى الاهتمام الذى أبداه المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بمصايد الأسماك الصغيرة إلى تشجيع النقاش حول مشاكل القطاع وشواغله. ويعد دور المنظمات غير الحكومية فى مساعدة صغار المشغلين على تنظيم أنفسهم بصورة جماعية لأغراض سياسية وتجارية على المستوى المحلى، أو على الارتباط بجماعات المستهلكين فى أسواق الصادرات، دورا مهما، وينبغى عدم التقليل من شأنه. وبالإضافة إلى ذلك، غالبا ما تكون المنظمات غير الحكومية مفيدة فى تنفيذ مشاريع على مستوى المجتمع المحلى، وقد أثبتت فى بلدان كثيرة أنها مرنة وفعالة من حيث التكلفة ولها أثر إيجابى على المجتمعات المحلية المعنية.

أنشطة منظمة الأغذية والزراعة فى مصايد الأسماك الصغيرة والتجارة

30- قامت المنظمة على مدى العقود الأخيرة بعدد من الأنشطة لتشجيع دور البلدان النامية فى التجارة الدولية بالأسماك وبناء القدرات فى مجال قضايا التجارة والسلامة والجودة. وفى البرنامج

العادى الحالى لإدارة خدمات استخدام الأسماك وتسويقها، يخصص جانب كبير من الموارد لبناء القدرات فى القضايا المتصلة بالتجارة. كذلك، فإن هذه الإدارة مسؤولة عن النموذج الخاص بمصايد الأسماك فى برنامج المنظمة لبناء القدرات المتعلقة بالتجارة والمعروف باسم Umbrella II فى البلدان النامية. ويبذل جهد خاص لضمان مشاركة وإدماج قطاع المصايد الصغيرة بشكل ملائم فى جميع هذه الأنشطة المتعلقة بالتجارة. وبالمثل، ينبغى بحث الجوانب المتعلقة بالتجارة فى العمل القادم الذى تقوم به المصلحة لوضع خطوط توجيهية فنية لزيادة مساهمة مصايد الأسماك الصغيرة فى الأمن الغذائى وتخفيف وطأة الفقر.

الاستنتاجات

31- كثيرا ما تركزت مناقشة دور مصايد الأسماك الصغيرة فى عالم تتزايد فيه العولمة على الطريقة التى يعانى بها هذا القطاع من العواقب السلبية لمثل هذه التطورات بدلا من أن تركز على الطريقة التى يستطيع بها أن يستفيد أو يحقق مكاسب من الفرص التى تتيحها العولمة. وكما يلاحظ مما تقدم، هناك أسباب كثيرة لذلك، من بينها التشتت المفرط للقطاع، وحقوق الوصول أو حقوق المستفيدين غير الواضحة أو غير المعترف بها، والافتقار المتكرر للنفوذ السياسى أو المالى أو التنظيمى. ومن الواضح أنه لا يوجد علاج واحد لا يعانى منه هذا القطاع؛ غير أنه يمكن أن يحدث انحسار فى هذه الاتجاهات على الأقل عن طريق تعزيز الترتيبات المؤسسية على المستوى المحلى، ومنح المجتمعات المحلية حقوق الوصول إلى الموارد وحقوق المستفيدين وكذلك ضمان مشاركة القطاع فى القرارات التى تمس مصالح وأنشطة العديد من المشغلين فيه على المستوى الوطنى،. ويتطلب هذا إرادة سياسية من جانب صانعى القرار داخل القطاع وخارجه على السواء. وتبين كثير من الأمثلة الحديثة، خاصة فى آسيا، أن مثل هذا التغير يمكن أن يحدث، وحيثما حدث ذلك، استفاد منه كل من القطاع والاقتصادات الساحلية والوطنية.

32- وقطاع مصايد الأسماك الصغيرة له تاريخ طويل من التطور والنمو. ورغم تعاقب التغييرات السريعة والمهمة على مدى العقود الماضية ، ليس أقلها ما يتعلق بالتغييرات التكنولوجية والتجارة المتنامية، من المتوقع أن يظل قطاع مصايد الأسماك الصغيرة الدعامة الرئيسية لقطاع مصايد الأسماك فى كثير من البلدان النامية، إن لم يكن فى معظمها، لسنوات كثيرة قادمة. ولهذا من الضرورى قبل كل شئ أن تحدث تغييرات مؤسسية لتأمين استدامة القطاع، وكذلك لضمان مساهمته المهمة فى الأمن الغذائى المحلى، وفى التنمية الاقتصادية، وفى توليد العمالة والدخل، وكمورد للأسماك والمنتجات السمكية السليمة والمغذية والصحية للمستهلكين المحليين والدوليين.

33- وتسلط هذه الوثيقة الضوء على بعض المشاكل التى صودفت فى قطاع المصايد الصغيرة، وتحاول اقتراح بعض الحلول لها. غير أنه من المهم التأكيد بأنه لا يمكن النظر إلى مشاكل القطاع على حدة، بل يجب تناولها ضمن سياسات شاملة. وبنفس الطريقة، لا يمكن أن تحل مشاكل القطاع بصورة فعالة في ظل غياب سياسات اقتصادية للنمو المستدام فى الاقتصاد ككل. بهدف تخفيف مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائى فى جميع قطاعات المجتمع.

الإجراء المقترح أن تتخذه اللجنة الفرعية

34- يرجى من اللجنة الفرعية التعليق على المعلومات المقدمة والمساهمة بخبرتها الإضافية. ويطلب منها أن تقدم المشورة لعمل المنظمة فى المستقبل فى مجال مصايد الأسماك الصغيرة وتجارتها، وعن ارتباط التجارة بالأنشطة المخططة للمصلحة بشأن مصايد الأسماك الصغيرة بما فى ذلك مشاورة الخبراء المخططة؛ وعن دور المنظمة فى بناء القدرات المتعلقة بالتجارة من أجل

قطاع مصايد الأسماك الصغيرة، فى البلدان النامية والبلدان التى تمر بمرحلة انتقال. وقد ترغب اللجنة الفرعية أيضا فى تقديم المشورة بشأن التعاون بين المنظمة والمؤسسات الأخرى والشبكات الإقليمية فيما يتعلق بمصايد الأسماك الصغيرة وتجارتها.